http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1992) السنة الثامنة - الثلاثاء (21) كانون الاول 2010

عزيزي المواطن

خصصت المدى هذه الصفحة من أجلك على أمل أن ترفدها بآرائك الحرة ومقترحاتك وشكواك المشروعة، وكل ما ينشر فيها يعبر عن رأي أصحابها ولا يمثل رأي الصحيفة، إلا من حيث تضامنها مع مشاكل المواطنين ونحن مستعدون لنشر رسائلكم وشكاواكم والتي نأمل ان تكون بعيدة عن الانفعال الجارح وبأسلوب هادئ ورصين ينسجم مع نهج المدى الذي يحرص على حرية الرأي وديمقراطية التعبير آملين مراسلتنا على عنوان الجريدة أو عبر البريد الالكتروني:

Almada112@yahoo.com

SMS

إلى / وزارة الصحة

يتردد بين أوساط المواطنين الذين ابتلاهم حظهم العاثر، بالإصابة بمرض السرطان الخبيث، لغط مفاده ان الحصول على أدوية السرطان أمسى حلماً شبه مستحيل، سيما المبتلون بذلك المرض اللعين من الفقراء، و (الفقير إله الله...)

إلى / وزارة التربية

أثيرت في العام الدراسي الماضي مشكلة الاكتظاظ في الصفوف المدرسية وفي كل المستويات، ابتدائية ، متوسطة، إعدادية، والسبب الظاهر لذلك، الشحة الشديدة في عدد الأبنية المدرسية، يتمنى المواطنون ومعهم أبناؤهم الطلبة في العام الجديد، ان تتوفر أبنية جديدة وصفوف مناسبة تحتوي العدد القانوني المعقول من الطلبة فقط ، لسلامة وانسيابية العملية التربوية، وخدمة لمستقبل البلاد والعباد.

كاريكاتير..... عادل صبري

مجرد كلام

كثرت الثقوب التي ظل المال العام، طوال سنين، ينسرب عبرها، حتى بات من الصعب حصرها بعدد أو حجم أو كمية، وحين تسأل المواطن يقسم لك بمقدساته، انه لم يعد يعرف، بل ان عقله أمسى دائخاً لا يدري (من هو رجلها ومن هو حماها)!

تطل علينا شاشات النايل سات معظمها، مثلما تطرق أسماعنا إذاعات الـ(F M) والـ (A M) وغيرها من موجات البث، سواء كانت عراقية او عربية، وعلى مدار الأربع والعشرين ساعة، او أكثر، كما تنتشر مثل(الذبان) يافطات الفلكس، في كل مفترقٍ واستدارة وساحة، لتبث إعلاناً واحداً يحمل رسالة واحدة، على اختلاف مفرداتها، وطرق تنفيذها، رسالة فحواها (كلا للإرهاب.. نعم للوحدة الوطنية) رسالة موجهة للعراقيين وحدهم، من دون خلق الأرض جميعا، وطوال سنوات ما بعد٤/٩ ، حتى انها باتت مجة مشروخة جعلت ناسنا الطيبين يمتعضون من تلقيها بهذا الإلحاح وهذه الكثافة، لكأنما تفترض تلك الإعلانات ان العراقي أما ان يكون (أعمى، أو أطرشاً، أو غبياً) حاشا لسليل الحضارات ما يفترضون، أنهم يجهلون ان العراقي (يلكفها وهيه طايره)، والمعنى في قلب (الشاعر).

كاظم الجماسي

تقرير

اختلاس لرواتب العاملين بأجر يومي في ذي قار!

□ الناصرية/ وكالات

لم يزل غول الفساد ينشب أنيابه في جسم المال العام ومؤخراً كشف رئيس لجنة مكافحة الفساد في مجلس محافظة ذي قار عن ضبط عملية اختلاس أكثر من سبعة ملايين دينار في مديرية مجاري ذي قار ، في الوقت الذي أكدت فيه الأخيرة فتح تحقيق موسع بهذا الأمر .

المهندس علي عطية شجر أفاد ، انه تلقى شكوى من احد المواطنين الذي يعمل باجر يومي في مديرية مجاري ذي قار تفيد بعدم استلامه لمرتبه الشهري .

وأضاف: إن التحقيقات التي قام بها مكتبه أسفرت عن ضبط سبعة ملايين وتسعمئة ألف دينار عراقي كمستحقات مالية للأجراء اليوميين في مديرية المجاري .

مؤكدا انه سيتم إحالة هذا الملف إلى مكتب التحقيقات في هيئة النزاهة وكذلك إلى مكتب المفتش العام لوزارة البلديات .

إلى ذلك قال الحقوقي جبار نعيم لطيف مدير الشعبة القانونية في مديرية مجاري ذي قار لإذاعة العراق الحر ، انه تم فتح تحقيق موسع بقضية تورط بعض مسؤولي الحسابات في المديرية باختلاس رواتب العاملين باجر يومي.

وأضاف: إن التحقيقات تشير حتى الآن إلى إن عدداً من الأجراء قد استلموا أجورهم الشهرية ، ولكن التحقيقات لا زالت مستمرة حتى هذا الوقت .

مؤكدا انه تم أيضا كإجراء أولي إقصاء المسؤول المعني بهذا الخلل عن منصبه الإداري لحين اكتمال التحقيقات. ولا يسعنا هنا سوى ان نشد على ايدي الشرفاء ممن يخبر ويكشف ويعاقب الفساد والمفسدين من اجل عراق نظيف من السحت الحرام.

خ خ

صح النوم!!!

مشكلة شحة الطاقة الكهربائية المزمنة في ميسان

□متابعة/ المدى

من أهم المشكلات التي تواجهها الطاقة الكهربائية في محافظة ميسان في الوقت الراهن قلة محطات توليد الطاقة وقدم الشبكات الكهربائية التي من المفترض أن يتم استبدالها لأنها غير فاعلة في نقل الطاقة الكهربائية القادمة للمحافظة .

ولم تأخذ الجهات المعنية بنظر الحسبان التوسع السكاني الحاصل في المحافظة الذي يحتاج إلى الطاقة الكافية وزيادة الحصة المقررة للمحافظة فضلا عن مشكلة التجاوزات الحاصلة على شبكات الطاقة الكهربائية الأمر الذي يتطلب إصدار قانون يمنع التجاوزات ومحاسبة المقصرين لغرض توفير طاقة كهربائية كافية للمحافظة.

وينبغي ان تشهد المرحلة المقبلة نظرة حكومية واسعة لوضع الحلول المناسبة وتوفير القدر الكافي للمواطن من الطاقة الكهربائية فيما تقوم مديرية كهرباء المحافظة بدور مهم نتيجة ارتباطها بحياة المواطن وبشكل مباشر باعتبارها دائرة خدمية مهمة تأخذ على عاتقها تقديم أفضل الخدمات للمواطنين من خلال الجهود التي تبذل من قبل كوادرها الفنية .

ويؤكد المواطنون ان ابناء ميسان اليوم أحوج إلى أن يخطو المسؤولون خطوات جادة وواسعة لمعالجة مشكلة الكهرباء لان من أولويات الحكومة المقبلة تخصيص القدر الكافي من الطاقة الكهربائية في الموازنة لعام ٢٠١١ اعتماداً على الخطط التي ستضعها الحكومة من خلال وزارة الكهرباء للاهتمام بهذا الجانب وتخفيف معاناة المواطن في العراق.

كما تجب الإشارة من جهة اخرى إلى ما يتعين على المواطن من دور مهم في خدمة هذا البلد وهذه المحافظة من خلال التزامه بتقليل الإسراف وهدر الطاقة الكهربائية وعدم التجاوز على المنظومة الكهربائية لأنها ذات قدرة محدودة لا تتحمل الضغط الحاصل عليها من قبل بعض المواطنين الذين يتجاوزون وبشكل كبير على ألشبكة الكهربائية التي شيدت من اجل خدمتهم.

بعض من شجون الزراعة

□ من المحرر

صحيح إن الاهتمام والرعاية التي حصل عليها القطاع الزراعي، كانتا محدودتين إلى حد ما، طوال زمن النظام السابق، باعتراف المتخصصين بأمور الاقتصاد الوطني، ولكن ما كان يلمسه المواطن، والى حد ما أيضاً، وفرة نسبية في ما يسد حاجته من المحاصيل الزراعية، بل كان هناك ثمة تصنيع لبعض المحاصيل، تقوم به مصانع حكومية وأخرى أهلية، الأمر الذي يؤكد وجود بعض الفائض في الغلة الزراعية. ولكن ذلك لا ينفي حدوث بعض أزمات الشحة في بعض المحاصيل الأساسية وفي فترات متفاوتة.

وبعد تطبيق آليات الحصار الاقتصادي على البلاد في التسعينيات، شملت المحاصيل الزراعية بالتراجع العام الذي عم مختلف منتجات القطاعات والنشاطات الاقتصادية، وبدأت حكومة ذلك العهد بالاستيراد، غير انها وضعت ضوابط لتلك العملية حاولت فيها التخفيف قدر المستطاع من آثار تلك العملية على القطاع الزراعي،

وبعد انفتاح الحدود على مصاريعها بعد ٤/٩ بدأت حالة الغزو الشاملة لمختلف البضائع المستوردة تنتشر كالوباء في شتى مفاصل اقتصادنا واسواقنا، الامر الذي أسهم بشكل كبير في إلحاق الشلل في معظم مناحي الاقتصاد ، والقطاع الزراعي شأنه شأن القطاعات الأكثر تضرراً، ومن سيئ إلى أسوأ حتى قررت وزارة الزراعة حظر استيراد بعض المحاصيل الزراعية، حماية للمنتوج المحلي!

ولكن ينشغل المواطن الان بسؤال يومي يدور في ذهنه مفاده ما الذي يجعل وزارة الزراعة غير مدركة تماما لعواقب الامور، اذ تشهد المحاصيل الزراعية ومفرداتها الرئيسة من (طماطة وبطاطا وباذنجان وغيرها) ارتفاعا متواترا، مع موسم الشتاء، الذي لم يتكرم على البلاد حتى هذه اللحظة بسوى زخة مطر واحدة .

حالة تستحق الإشادة

□ متابعة/ المدى

بالرغم مما مر به العراق من اقتتال طائفي وتهجير قسري في السنوات الأخيرة، الا أن الطوائف العراقية مازالت تجسّد حالة من التعايش السلمي فيما بينها حيث يشهد العديد من أحياء ومحلات بغداد التي ترفض من يفرق بين كونهم عراقيين، ومن هذه الأحياء حي الرئاسة ببغداد الجديدة الذي يضم قرابة ٢٥٠٠ بيت من مختلف الطوائف والأديان، وتعيش فيه أكثر من ١٠٠ عائلة مسيحية في حالة وئام مع الطوائف الأخرى.

ويقول المواطن بسام الزاويتي، مسيحي من سكان الحي انه لم يشعر يوماً من الأيام بوجود فارق بينه وبين الطوائف الأخرى طوال ١٦ عاماً، فيما تقول المواطنة مجيدة موسى: انها لا تستطيع مفارقة جيرانها المسلمين الذين تفضلهم حتى على بيتها الخاص، ويجد الحاج هاشم ان أفضل جيران له هم من المسيحيين، وانهم لم يشعروا يوما بالتفرقة، وان كثيراً من المواقف الطيبة لا يمكن نسيانها مع جيرانه.

من جهته يؤكد رئيس المجلس البلدي لحي الرئاسة جاسم موحان لإذاعة العراق الحر ان المجلس البلدي بذل جهوداً كبيرة من اجل المحافظة على ديمومة التعايش السلمي الذي يشهده الحي، ويلفت إلى ان هناك تفاعلاً كبيراً من قبل جميع الأهالي لاستمرار أواصر الإخوة بين الجميع.

وصلتنا اجاباتكم

إلى / جريدة المدى الغراء

م / إجابة

تحية طيبة

نشرت جريدتكم بعددها(١٩٣٢)الصادر في ١٣/١٠/٢٠١٠ موضوعا بعنوان(مواقع الطمر الحي.. مصائب قوم عند قوم فوائد) نود توضيح ما جاء فيه :هناك فرق بين المحطة التحويلية وموقع الطمر الصحي..

فالمفهوم الثاني يعني المكان الذي توضع فيه النفايات وافرازات المدينة واذا كان الحديث عن المحطات التحويلية فهذه المحطات صديقة للبيئة ومن مناشئ أوروبية متقدمة تتم فيها معالجة النفايات بشكل معزول عن المحيط الخارجي تماما وبالتالي يمكن الحديث عن التخلص من مشكلة الحشرات والكلاب السائبة والحرائق وكل ما ينتج عن ذلك من آثار سلبية.. ففي بناء نظام إدارة نفايات متطور وحديث يحافظ على بيئة سليمة وصحية خالية من مضاعفات سلبية. شاكرين تعاونكم... مع التقدير..

حكيم عبد الزهرة حسن
مدير عام دائرة العلاقات والإعلام
أمانة بغداد

وخزة

بصيص أمل في حل أزمة السكن

□ بغداد/ رواء حيدر

الحصول على سكن ملائم يليق بالبشر، حق من حقوق الإنسان الأساسية ومن المعروف أن عددا كبيرا من العراقيين لا يتمتعون بهذا الحق، كما ليس هناك إحصاءات واضحة عن عدد من يسكن في منزله الخاص أو بالإيجار أو من لا يملك سقفا فوق رأسه في العراق غير أن المشكلة معروفة وملحوظة ولا يمكن التغاضي عنها وبالتالي فمن الضروري إيجاد حل.

النائب المستقل في مجلس النواب حنين قدو قال: إن عددا من النواب يسعون حاليا إلى إعادة مناقشة مشروع قانون سيضمن لكل عراقي حق امتلاك وحدة سكنية. النائب قدو اضاف: إن مشروع القانون سيلزم الحكومة بتنفيذ مشاريع بناء مجمعات سكنية أو حتى مدن صغيرة كاملة خارج المدن الكبرى وهو ما يسمى بالحويصلات وهناك أيضا خيار منح بعض الأسر قطع أراضٍ سكنية لاسيما الأسر الكبيرة التي لا يمكنها العيش في شقق.

وتقدر وزارة الإسكان حاجة العراق بأكثر من ثلاثة ملايين وحدة سكنية من المفترض توفيرها حتى عام ٢٠١٥ قبل تأزم الأوضاع اجتماعيا، غير أن أنباء مشروع القانون وهذه الآمال، لم تثر فرح البعض، فالمواطن أبو نور شكك في أن يفكر احد بالفقراء والمحتاجين وفي حصولهم على وحدة سكنية تليق بهم مشيراً إلى المحسوبية والمنسوبية!

حديث الصورة

عدسة: حازم خالد

جهود واضحة لكوادر امانة بغداد استعداداً لمؤتمر القمة المقبل..